اليهودية التي اقترحها قرار التقسيم حوالي ٤٩٧,٠٠٠ نسمة، اي اقل من عدد السكان اليهود في تلك الدولة بحوالي الف نسمة فقط.

حرب ١٩٤٨

ومع ان قرار التقسيم منح الصهاينة «حقا» لم يكن لهم باعطائهم اكثر من نصف مساحة فلسطين، فانه لم يرض الاطماع الصهيونية لسببين: الأول انه لم يمنحهم مساحة كافية لاشباع اطماعهم، والثاني انه وضعهم امام مشكلة اقلية فلسطينية عربية كبيرة في دولة مقترحة لم يملكوا إلا نسبة ضئيلة من مساحة اراضيها. ولم يجد الصهاينة طريقة لحل هذه المعضلة سوى شن حرب عدوانية، كما نرى من مجرى الأحداث في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨.

وكان الصهاينة قد استغلوا الفترة التي سبقت إصدار قرار التقسيم لبناء قواتهم العسكرية وتعزيزها. فأكدت السلطات البريطانية، في عام ١٩٤٦، ان عدد افراد المنظمات الارهابية الصهيونية بلغ ما يقارب ٧٠,٠٠٠ مسلح في ذلك العام، منهم ٦٢,٠٠٠ في الهاغاناه وبين ٣,٠٠٠ و٥,٠٠٠ في الأرغون وبين ٢٠٠ و٣٠٠ في ليحي (عصابة شتيرن)[٣]. وتمكنت العصابات الصهيونية المذكورة من بناء قوتها، نتيجة للتواطؤ الفاضح من قبل سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين. فأكد المؤرخ اليهودي الأميركي، آرثر كوستلر، ان الصهاينة كانوا يهرّبون اسلحة الى فلسطين طوال فترة الانتداب، واضاف: «ان السلطات كانت تدرك ذلك تماما، ولم تتساهل مع هذا التصرف فحسب، بل احيانا وزعت اسلحة 'غير قانونية' للهاغاناه ايضا... وكانت الهاغاناه لم تزل غير قانونية، وهكذا بقيت حتى النهاية. ولكن هذه الصفة غير القانونية كانت غير جدية وشبه ودية... فلو اجرت السلطات تفتيشا ووجدت الأسلحة، لاضطرت الى مصادرتها وتوقيف المستوطنين. إلا انها لم تجر اية عمليات تفتيش في تلك الأيام. وفي الفترة نفسها، تم شنق عشرات من العرب او إصدار احكام بالسجن ضدهم لسنوات عديدة لمجرد وجود بندقية في حيازة الواحد منهم»[٤].

وبقواتهم المذكورة، وبعد إصدار قرار التقسيم مباشرة، شن الصهاينة حربا عدوانية واسعة النطاق بهدف تشريد السكان الفلسطينيين الأصليين من الأراضي التي منحها هذا القرار للدولة اليهودية المقترحة وتوسيع مساحة هذه الدولة بالاستيلاء على اراض إضافية. فاعتدوا على قرية قزازة في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ثم على قرية سلمة في آذار (مارس) ١٩٤٨ وسريس والقسطل وبير عدس ويافا في نيسان (ابريل) وعكا في ايار (مايو) ١٩٤٨. وبتاريخ ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها اكثر من ٢٥٠ مدنيا، من رجال ونساء واطفال.

وقعت الاعتداءات المذكورة كلها على قرى ومناطق خارج المساحة المحددة للدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم. ويعني ذلك ان الصهاينة استغلوا بعض بنود هذا القرار وخالفوا بنودا اخرى عندما رأوا انها لم تخدم مصلحتهم؛ الأمر الذي يجعل من